أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

د. وعيل ميلود * أ. محفوظ فاطمة **

ملخص:

تعتبر كيفية تحقيق التوازن الكلي من أهم المشاكل التي تواجه الكثير من الدول وخاصة النامية منها، كونها تتطلب مجموعة من الإجراءات الهامة المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية، وهذا للتأثير على التوازن العام في الاتجاه الذي ترغبه الدولة، ويكون هذا من خلال برنامج يتضمن مجموعة السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية، ...الخ، وتحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، كونها تستطيع القيام بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف المنشودة من طرف السلطات، نظرا لاحتوائها على العديد من الأدوات القادرة على السيطرة على الاختلالات الداخلية الخارجية على مستوى الاقتصاد الكلي.

الكلمات الدالة: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، البطالة،التضخم، ميزان المدفوعات.

Abstract :

This study aims to analyze the relationship between the fourth objectives of the macroeconomic policies with the fiscal policies which are; economic growth, unemployment , inflation and the payment balance which form in its changes the magic square of Nicholas kaldor and we result that the Algerian expenditure policy during the last period characterized with the increase of the general expenditure although the management or equipment expenditure in another wise the receipts policies characterized the adaptation of the petroleum fiscal, the Algerian economy achieve positive results during this period in the changes of the magic square because of the economic conditions which decrease the rate of the unemployment and increase the rate of economic growth and the stat dominate

* أستاذ محاضر – أ - جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة .
** طالبة دكتوراه- جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة .

and control the inflation's level and the payments balance.

Key words: fiscal policies, economic growth, unemployment, inflation, payment balance.

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي سعت ومنذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن المشكل الذي كان يعيق عملية التنمية هو كيفية تمويل التنمية الاقتصادية ،أي كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ وتحقيق الأهداف المسطرة، ولذلك فقد اتبعت الجزائر سياسات اقتصادية حاولت من خلالها تحقيق الاستقرار وتحفيز النمو الاقتصادي وضبط التضخم وتخفيض معدلات البطالة وكذا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ومن بين السياسات الاقتصادية المتبعة وخاصة في السنوات الأخيرة السياسة المالية التوسعية باعتبارها السمة الأساسية في الاقتصاد الجزائري نظرا لحجم الإنفاق العام الكبير الذي خصصته السلطات العمومية في الجزائر مستهدفة بذلك التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في الأهداف الأساسية لأي سياسة اقتصادية في أي دولة، وتشمل هذه الأهداف كل من النمو الاقتصادي ، التوظيف، استقرار الأسعار وكذا استقرار الحسابات الخارجية وعموما فإن هذه المتغيرات تبين المشهد العام لوضعية التنمية في أي بلد.

بناءا على ما سبق نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير السياسة المالية التوسعية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذا البحث إلى أربعة عناصر رئيسية:

1. الإطار النظري للسياسة المالية.
2. أثر السياسة المالية التوسعية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
3. مبادئ المربع السحري لNicholas Kaldor.
4. تحليل أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor في الجزائر للفترة (1995- 2015).

1. الإطار النظري للسياسة المالية

السياسة المالية وسيلة بيد الدولة تستعملها للتأثير على النشاط الاقتصادي، فهي أداة تسمح بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالشكل الذي تراه مناسبا، وتزداد أهميتها في الحالات الحرجة التي يمر بها الاقتصاد.

1 1: تعريف السياسة المالية

- تعرف السياسة المالية بأنها "مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية"[1]

- السياسة المالية تشتمل على استخدام الضرائب، والإنفاق الحكومي، وعمليات الاقتراض العام أوالدين العام، للتأثير على مجمل النشاطات الاقتصادية للمجتمع بالطرق المرغوب فيها[2].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير الإيرادات العامة.

1. 2: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، تستخدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1. 2. 1: السياسة الضريبية

تعرف السياسة الضريبية على أنها "مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"[3].

1. 2. 2: سياسة الإنفاق العام

- تعرف سياسة الإنفاق العام على أنها: " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بهدف إشباع حاجة عامة"[4].

- كما تعرف النفقات العامة على أنها: "مبلغ نقدي يقوم بانفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام (أو جماعي)[5]

1. 2. 3: سياسة العجز الموازني

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من

1 طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص201.

2 غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2003، ص25.

3 يونس أحمد البطريق، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 23.

4 حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص267.

5 عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام)، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر، ص63.

الإيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز مقصود نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/ أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون هذا العجز غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك. [1]

2. أثر السياسة المالية التوسعية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تمثل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية، وهي تمثل المشهد العام للوضعية التي تكون عليها أية دولة.

2. 1: أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات العاكسة للحالة الاقتصادية في الدول، لذا فإن تحقيق هذا المطلب يعتبر من أهم أهداف السياسات المنتهجة من طرف الحكومات.

2. 1. 1: تعريف النمو الاقتصادي

– يقصد بالنمو الاقتصادي: "الزيادة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أي تحسن القدرة الشرائية"[2].

– يعرّف النمو الاقتصادي: "على أنه اصطلاح يستخدم للإشارة إلى مظاهر التقدم الاقتصادي أو دلائله، وخاصة الزيادة في الدخل الوطني أو متوسط الدخل"[3].

وتشير أغلب التعاريف إلى أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي (Le PIB)، وهذا الأخير الذي يعبر عن مجموع السلع والخدمات التي يوجدها اقتصاد معين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

2. 1. 2: دور السياسة المالية التوسعية في تحقيق النمو الاقتصادي

يتضح دور السياسة المالية على نمو الناتج في الأجل القصير والطويل من خلال ما يلي:[4]

- أثر السياسة المالية على نمو الناتج في الأجل القصير من خلال الإنفاق العام

النموذج الكينزي و النموذج النيوكلاسيكي من بين النماذج التي قامت بشرح العلاقة

---

[1] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص201.

[2] بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، عنابة، 2007، ص22.

[3] ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعطيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص334.

[4] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، ، 2010، ص ص142-144.

بين الإنفاق الحكومي و نمو الناتج المحلي في الأجل القصير، حيث أقر الكينزيون أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي يؤثر على نمو الناتج المحلي في الأجل القصير و المتوسط، فحسب النموذج الكينزي فإن تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب يؤدي إلى التأثير السلبي على مجملات الطلب و على حجم الدخل مباشرة، وهو ما يؤدي إلى نشوء أثر مضاعف سلبي الذي يقود في نهاية المطاف إلى انخفاض حجم العمالة، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض الإنفاق العام سيؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة و تدهور في سعر صرف العملة، و تظهر هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي و نمو الناتج في بعض الدول لعدة عوامل.

- أثر السياسة المالية على نمو الناتج في الأجل الطويل من خلال الإنفاق العام:

تقوم الدولة بنوع من الإنفاق الحكومي يهدف إلى تغير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية الأمر الذي يؤثر بعد فترة طويلة على الدخل الوطني نحو الزيادة، قد يكون توجيه الدولة للموارد الإنتاجية غير مباشر عن طريق التأثير على كيفية استخدام الأفراد لهذه الموارد، أما فيما يتعلق بالتوجيه المباشر فيتم ذلك عن طريق الاستثمار العام، و أما فيما يتعلق بالتوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية فيتم عن طريق التأثير على معدل الربح في نوع من الإنفاق أو في مكان معين و يؤدي هذا النوع من الإنفاق إلى:

1- إلى انتقال الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط الاقتصادي.

2- إلى توجيه الموارد التي تحت تصرف الأفراد إلى بعض المناطق على حساب مناطق أخرى .

2.2: أثر السياسة المالية التوسعية في تحقيق العمالة الكاملة

يقتضي هدف العمالة الكاملة القضاء على معدلات البطالة، وهو هدف منشود نظير مساهمته القيمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

2. 2. 1:تعريف العمالة الكاملة

يمكن تعريف العمالة الكاملة على أنها " عبارة عن الاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد، وضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجاً، وان يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات"[1].

إذن فمفهوم العمالة الكاملة يستلزم التخفيض من معدلات البطالة إلى أكبر قدر

[1] عبده عيسى، يحي احمد إسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص49.

ممكن، والتي تعرف على أنها:" التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج[1].

2. 2. 2: دور السياسة المالية التوسعية في تحقيق العمالة الكاملة

تؤثر السياسة المالية على البطالة من خلال ما يلي:[2]

تساهم السياسة المالية عن طريق الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو زيادة حجم الاستثمار وبالتالي فإن سياسة الإنفاق العام تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال:

أولا:التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

ثانيا:تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادي، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد يخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة بقيام سياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي.

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال السياسة المالية، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا التوسع بالإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة مالية حكومية توسعية تسمح بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل.

2. 3: أثر السياسة المالية في ضبط التضخم

تلعب الساسة المالية دورا هاما في ضبط معدلات التضخم، وهذا كالتالي:

2. 3. 1: تعريف التضخم

– يعرّف التضخم على أنّه: "حركة صعودية ذاتية للأسعار ناجمة عن فائض الطلب الكلي عن قدرة العرض الكلي، وعن الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد الوطني"[3].

2. 3. 2: دور السياسة المالية في ضبط التضخم

تلعب السياسة المالية دورا هاما في ضبط التضخم، ويكون عن طريق أدواتها

[1] خالد الواصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص265.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[3] محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الكلي والجزئي)، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص320.

المختلفة كالتالي[1]:

- الضرائب بكافة أنواعها: تتحدد السياسة الضريبية للحكومة بما يتفق و أهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تعكس إستراتيجية الحكومة، فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات العامة التي يمكن أن تلعب دورا مميزا في إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي كما أن هيكل الضرائب الجمركية يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على حجم وهيكل الواردات،و بالتالي التقليل من التضخم المستورد، بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعية الوطنية الناشئة.

- الإنفاق الحكومي: فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه على مستوى النشاط في كل من القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو بتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي أو تأجيل لبعض المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية هذا يساهم في تقليل التضخم.

- الدين العام: تعتبر سياسة الدولة اتجاه الدين العام من حيث حجمه، ومعدلات نموه، و سبل الحصول عليه من الوسائل المهمة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، ، ويعتبر الاقتراض أو تسديد الدين نتيجة لمدى استخدام أدوات الضرائب والإنفاق، ويمكن لأشكال الاقتراض ومصادر الأموال المستغلة معالجتها بشكل مستقل للتأثير على حجم الطلب وبالمثل فان قرار سداد الدين أو عدم سداده من الفائض الجاري يؤثر في ضبط التضخم.

2. 4: أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات

تنطوي العلاقات الاقتصادية الدولية على الكثير من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، مثل الصادرات، الواردات، وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد، ولا بد أن تتبع هذه المعاملات بحقوق والتزامات فيما بين هذه الدول.

2. 4. 1: تعريف ميزان المدفوعات

- يعرّف ميزان المدفوعات بانه: "وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاماً واحداً غالبا"[2].

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص ص 265-266.

[2] طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص49.

- ميزان المدفوعات لأي دولة: " هو سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين، في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة".[1]

2. 4. 2: دور السياسة المالية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات

إن أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات يكون من خلال أساليب تأثير سياسة الضرائب والإنفاق العام، تتجسد هذه السياسة بإنقاص النفقات العامة (كما هو مألوف بإنقاص تزايدها لأنه من الصعب إنقاص المبلغ الإجمالي للنفقات العامة من سنة لأخرى)، أو بزيادة الواردات من الضرائب.

يولد إنقاص النفقات العامة وزيادة واردات الضرائب انخفاض في الدخل الوطني الذي يجر معه تأثيرين:

- تخفيض الواردات بواسطة الميل الحدي للاستيراد.
- هبوط الطلب على العملة لداعي العمليات الذي يولد هبوطا في معدلات الفائدة في أصل خروج محتمل لرؤوس الأموال.

يمارس تخفيض الواردات تأثير ايجابي على إعادة توازن الميزان التجاري، لكن خروج رؤوس الأموال يولد على العكس تأثير سلبي على ميزان المدفوعات. [2]

3. مبادئ المربع السحري لNicholas Kaldor.

يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها في ما يصطلح عليه بـ (مربع كالدور)، وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية قام بتصميمها الاقتصادي نيكولا كالدور[3] سنة 1960، وأصبحت تعرف بـ (المربع السحري)، الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي على الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية، وهي:

- **الهدف الأول:** هو هدف النمو، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB بالمائة).

- **الهدف الثاني:** هو هدف التوظيف، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من

---

1 محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص92.

2 سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص420.

3 نيكولا كالدور(Nicholas Kaldor) (12 ماي 1908- 30 سبتمبر 1986)، يعتبر من الاقتصاديين البريطانيين المرموقين، من مواليد العاصمة المجرية (بودابست).

مجموع السكان النشطين.

- الهدف الثالث: هو هدف استقرار الأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.

- الهدف الرابع: هو هدف استقرار الحسابات الخارجية، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام (PIB). [1]

يلخص الشكل رقم (02) الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي الأربعة مؤشرات، وهي: معدل التضخم، ومعدل البطالة، ومعدل النمو الاقتصادي، ورصيد ميزان الحسابات الخارجية.

ونظرا إلى صعوبة الوصول إلى نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف مجتمعة نتيجة للتعارض الموجود بينها، فقد قام كالدور سنة 1966 باقتراح قانون (كالدور - فريدورن)، الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانيا بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى الباقية، وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي:

- النمو في الناتج الداخلي الخام (Le PIB): 5 بالمائة سنويا.
- معدل التضخم معدوم: أي 00,0 بالمائة سنويا.
- معدل البطالة معدوم: أي 00,0 بالمائة سنويا.
- رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من (Le PIB)، معدوما أو موجبا.

وعليه، تبعا لخصائص المربع، يمكننا قياس أثر السياسة المالية، وهذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا، فإن واجهة المربع مهمة جدا، وتوحي بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة المالية المتبعة من طرف السلطات[2].

ونجد في رؤوس محاور المربع السحري الوضعية الأمثلية التالية[3]:

---

[1] محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000- 2010)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 66، مصر، 2014، ص91.

[2] محمد راتول، صلاح الدين كروش، المرجع السابق، ص91.

[3] Kouider Boutaleb، Efficacité des politique économique et croissance: le cas de l'Algérie، communication aux séminaire internationale sur la problématique de la croissance économique dans les pays de moyen orient et nord d'Afrique (Alger)

- معدل النمو الاقتصادي في حدود 5 بالمائة.
- قيمة الصادرات – الواردات من الناتج المحلي الإجمالي (Le PIB) تساوي 5 بالمائة.
- معدل البطالة يساوي 0 بالمائة.
- معدل التضخم يساوي 0 بالمائة.

ومن ثم، فإن الوصل بين القمم الأربعة يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور، أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة، وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلد على امتداد سنوات مختلفة، من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته.

4. تحليل أثر السياسة المالية التوسعية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة (1995- 2015)

إن تحليل أثر السياسة المالية المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية يستدعي قراءة أولية لمؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية السائدة خلال فترة الدراسة (1995-2015).

4. 1: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر (1995- 2015)

تتمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في كل من: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، ميزان المدفوعات.

الجدول رقم 01: قيم متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر (1995-2015)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	ميزان المدفوعات	معدل التضخم	معدل البطالة
1995	3.8	-6,6	29,8	30,0
1996	4.0	-2.09	18,7	23,2
1997	1.1	1.16	5,8	27,2
1998	5.1	-1.74	4,9	28,0
1999	3.2	-2.38	2,7	29,3
2000	2.2	7.57	0,3	29,7
2001	4.6	6.19	4,2	27,2
2002	5.6	3.66	1,4	25,8

(novembre 2005)، p107.

2003	7.2	7.47	4,3	23,7
2004	4.3	9.25	3,9	20,0
2005	5.9	16.94	1,4	15,3
2006	1.7	17.74	2,3	12,3
2007	3.4	29.55	3,7	13,8
2008	2	36.99	4,9	11,3
2009	1.6	3.86	5,8	10,1
2010	3.6	15.33	3,9	9,9
2011	2.8	20.06	4,5	9,9
2012	3.3	12.05	8,8	10,9
2013	2.8	0.14	3,2	9,8
2014	3.4	-5.88	2.2	10.6
2015	2.7	-27.54	4,7	11.2

المصدر:من إعداد الباحثين بناءا على الإحصائيات المقدمة من بنك الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي عرف تحسنا ملحوظا خلال الفترة 1995-1998 (وهي الفترة الفعلية للإصلاحات)، إضافة إلى ارتفاع سعر البترول، أما فيما يتعلق بمعدل البطالة فقد عرف منحنى تصاعدي خلال الفترة (1996- 2000)، وهذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية على إحداث المزيد من مناصب الشغل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت مشروطية صندوق النقد الدولي، ومع سنة 2000 تم البدء في مشاريع دعم النمو القائمة أساسا على الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف مكافحة الفقر وإحداث فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي.

ويلاحظ خلال الفترة ما بين 2000 إلى غاية 2013 معدلات متقاربة في معدل النمو الاقتصادي نتيجة استمرار مشاريع التنمية المنتهجة من طرف السلطات، مما أدى إلى الزيادة في مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة، أما بالنسبة لمعدل التضخم فالملاحظ أن برنامج الإصلاح الهيكلي أعطى ثماره بخصوص التحكم في التضخم ابتداءا من سنة 1996 إلى سنة 2000 بحيث تميز بمعدلات منخفضة ،

ليرتفع قليلا بعد ذلك بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي وزيادة الإنفاق العمومي، ليعود تدخل السلطات من خلال مختلف السياسات والتشريعات الرامية لضبط هذا المعدل بما يتماشى والقدرة الشرائية للمواطنين، ومن خلال تحليل التطور الحاصل في أرصدة ميزان المدفوعات يمكن القول أن الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 1999 عرفت عجزا مزمنا في ميزان المدفوعات في أغلب هذه السنوات، أما الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2011 نلاحظ فيها أن ميزان المدفوعات سجل فوائض مهمة، وهذا راجع أساسا إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

أما سنتي 2014 و2015 فقد شهدت مرحلة حرجة جراء الصدمة التي يمر بها الاقتصاد الوطني نتيجة التدهور الكبير في أسعار النفط خصوصا وأن اقتصاد الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو سالبة، وزيادة في معدلات البطالة، ووضعية سالبة في ميزان المدفوعات، إضافة إلى زيادة معدلات التضخم والدالة على تدهور القدرة الشرائية للمواطنين.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول من خلال مربع كالدور، ولأسباب بحثية بحتة ارتأينا تقسيم فترة الدراسة كالتالي:

4. 2: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم خلال الفترة (1995-2013).

يمكن تمثيل المعطيات الموضحة في الجدول السابق في رسم تخطيطي يوضح الوضعية الاقتصادية خلال فترات الدراسة.

الشكل رقم 01: المربع السحري للاقتصاد الجزائري لمتوسطات القيم للفترة (1995 -2013).

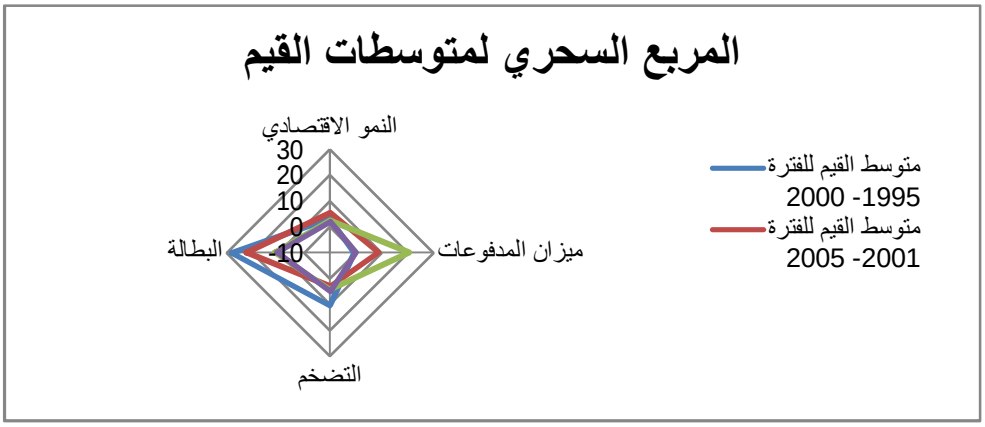

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة برنامج Excel

يوضح الشكل تمثيل مربع كالدور السحري للاقتصاد الجزائري وذلك بالاستناد إلى

حساب متوسطات قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترات (1995-2000)، (2001- 2005)، (2006- 2010)، (2011- 2015) على التوالي، حيث أن واجهة المربع لمتوسطات القيم للفترات الثلاثة الأولى مستقرة تقريبا حيث تبقى السمة الأبرز هي أن نسب النمو المحققة مدفوعة بواسطة الإنفاق العام، كما سيطر قطاع المحروقات على هيكل الاقتصاد الجزائري، كما بقيت مشكلة البطالة مطروحة بحدة، لا سيما وسط فئة الشباب وبالخصوص فئة خريجي الجامعات، أما معدل التضخم فقد استقر عند 3,9% سنة 2010، وتحسن ميزان المدفوعات كان جليا، وذلك نتيجة منطقية لارتفاع عوائد صادرات المحروقات.

أما السمة البارزة فهو التغير في شكل المربع الموضح لمتوسطات القيم للخمس سنوات الأخيرة، بالرغم من أن سنتي 2011 و 2012 لا تختلف معدلاتها عما هو محقق في السابق لكن التدهور الذي لحق أسعار المحروقات في الأسواق الدولية أثر كثيرا على الوضعية التنموية للبلد.

وبالتالي فإن الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري، تستدعي تكثيف الإصلاح السياسي والاقتصادي، بما يستجيب لتطلعات إقامة هيكل اقتصادي قادر على إرساء دعائم تنمية حقيقية تستجيب بدورها للتطلعات الاجتماعية بعيدا عن التبعية النفطية، والتوجه نحو تنويع مصادر مداخيل الاقتصاد وهذا بتنشيط القطاعات الأخرى على غرار الصناعة، الفلاحة، السياحة والصيد البحري...الخ، والاهتمام أكثر بالطاقات المتجددة نظرا للثروات الهائلة التي تزخر بها الجزائر والغير مستغلة أحسن استغلال لحد الساعة، فضلا عن تفعيل مختلف الإجراءات الكفيلة بتكريس مقومات الحكم الراشد كقاعدة للشراكة بين المجتمع والدولة يمكن أن يساهم بفعالية في التعجيل بخلق مناخ ملائم للاستدامة الاقتصادية.

خاتمة:

كان منطلق الدراسة هو دراسة الأهداف الأربعة للتوازنات الاقتصادية الكلية ، وهي مكافحة التضخم، مكافحة البطالة، معدل نمو اقتصادي مرتفع ورصيد موجب في ميزان المدفوعات، والتي تشكل في مجموعها المربع السحري لكالدور، وقد تناولنا بالبحث والتحليل، تطور أداء السياسة المالية في الجزائر و كذا المميزات والتحديات التي تواجه السياسة المالية على الصعيدين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى محاكاة المربع السحري للاقتصاد الجزائري.

و يمكن أن نستخلص ما يلي:

أن السياسة الانفاقية للجزائر خلال الفترة (1995- 2015)، تميزت بزيادة

معدلات النفقات العامة باستمرار، وأن النصيب الأكبر كان لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، إلا أن هذه عرفت نوع من الزيادة في السنوات الأخيرة، أما سياسة الإيرادات فقد تميزت باعتمادها على الجباية البترولية، حيث مثلت هذه الأخيرة أكثر من 50% الإيرادات الإجمالية.

كما أن الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة سجل نتائج ايجابية في متغيرات المربع السحري، ويرجع هذا أساسا إلى ملائمة الظروف الاقتصادية وأساسا السياسة المالية التوسعية المتخذة، والتي جاءت نتيجة الارتفاع المسجل في أسعار النفط (يمثل 98% من الصادرات، ومن 50% من الإيرادات الإجمالية)، مما عزز المركز المالي للدولة، وبالتالي فإن رصيد ميزان المدفوعات حقق نتائج حسنة في أغلب سنوات الدراسة، وذلك بتحقيقه فوائض والتي ترجع أساسا إلى عاملين أساسين: زيادة صادرات المحروقات من جهة، وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، كما لاحظنا انخفاض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة وسبب هذه العلاقة يعود دائما إلى تطبيق مالية توسعية، أما فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت تطورات مستمرة نسبيا خلال مرحلة الدراسة.

وأخيرا، يمكن القول أن سلوك متغيرات المربع السحري لكالدور في الاقتصاد الجزائري عند المستويات المقبولة عموما، وقد كان للسياسة المالية التوسعية القائمة على التوسع في النفقات العمومية أثر على سلوك هذه المتغيرات واتجاهها إلى المستويات المقبولة.

قائمة المراجع:

- الكتب باللغة العربية:

- إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعطيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

- بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، عنابة، 2007.

- جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر خلف نزال الزيود، مبادئ الاقتصاد الكلي (مفاهيم وتطبيقات عملية)، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان.

- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ، 2006.

- خالد الواصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

- الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة

وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، بيروت،1997 .

- عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام)، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر.

- عبد المجيد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية ـ تحليل جزئي وكلي ـ الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

- عبده عيسى، يحي احمد إسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1983.

- غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2003.

- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الكلي والجزئي)، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

- عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع ،لبنان، 2010.

- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

- يونس أحمد البطريق، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2004.

الأطروحات:

- عبدالله بلوناس، الاقتصاد الجزائري (الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

المداخلات:

- محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع

السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000- 2010)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 66، مصر، 2014.

- باللغة الفرنسية

-Kouider Boutaleb، **Efficacité des politique économique et croissance: le cas de l'Algérie**، communication aux séminaire internationale sur la problématique de la croissance économique dans les pays de moyen orient et nord d'Afrique (Alger) (novembre 2005).